جمهورية مصر العربية

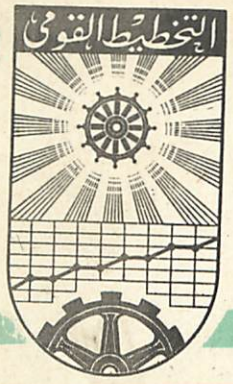

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية (١٣٤٢)

التعاون الاقتصادى بين الشرق والغرب فى القارة الأوربية

اعداد

دكتور محمد ناظم محمد حنفى

مارس ١٩٨٣

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

التعاون الاقتصادى بين الشرق والغـــرب
فى القارة الاوربية

١ــ مقدمـــة

٢ــ العلاقات الاقتصادية فى غرب وشرق أوربا

١/٢ التغير فى النظام الاوربى .

٢/٢ آثار الحرب الباردة

٣/٢ اتجاهات التكامل الاقليمى فى دول الكتلتين

١/٣/٢ اتجاهات التكامل الاقليمى فى دول غرب اوربا

٢/٣/٢ اتجاهات التكامل الاقليمى فى دول شرق أوربا

٣/٣/٢ المنظمات المتولدة عن التكتلات فى شطرى اوربا

٣ــ صور التعاون الاقتصادى ومستوى وهيكل التبادل التجارى بين دول شرق وغرب اوربا

١/٣ صور التعاون الاقتصادى

٢/٣ العلاقات بين المجموعة الاقتصادية لدول غرب أوربا ومجلس المساعدات الاقتصادية المشتركة لدول شرق أوربا

٣/٣ مستوى وهيكل التبادل التجارى بين دول شرق وغرب اوربا

١/٣/٣ فترة الستينات

٢/٣/٣ فترة السبعينات

٤/٣ الدولة الاولى بالرعاية وتطبيع العلاقات الاقتصادية بين دول شرق وغرب اوربا

٤ــ مشاكل ومعوقات التعاون الاقتصادى بين دول شرق وغرب اوربا

٥ــ اسباب الاتجاه نحو زيادة التعاون الاقتصادى بين دول شرق وغـــرب أوربا

٦ــ خاتمـــة

١ـ مقدمـــة :

ان التعاون الاقتصادى وزيادة التبادل التجارى بين دول تتبع نظم سياسيـــة واقتصادية مختلفة ليست بظاهرة جديدة ولكنها أصبحت الآن من المواضيع التى تجتـذب انتباه كثير من الاقتصاديين بصفة عامة ورجال الأعمال والسياسيين والاقتصاديين فى دول شرق وغرب أوربا بصفة خاصة •

وجدير بالذكر أن انقطاع العلاقات الاقتصادية وعدم تطور التعاون الاقتصـادى بدرجة تناسب الامكانيات الاقتصادية لشطرى أوربا الشرقى (الاشتراكى) والغربـــى (الرأسمالى) يرجع من الوجهه التاريخية وبالدرجة الأولى الى الحرب الباردة والبعد الاستراتيجى الذى أدى الى تقلص التبادل التجارى الى معدلات منخفضة كمـا أدى ذلك الى منع سيولة عوامل الانتاج بينهما بالكامل • ولكن باستقراء التاريخ الاقتصـادى نجد أن بعض الدول الصناعية قد مرت بمرحلة من الانعزال ثم تلى ذلك التوسع فـــى العلاقات الاقتصادية والتجارية وأوجه التعاون مع باقى دول العالم ومثال ذلك اليابـان والمانيا فى فترة سيطرة بريطانيا وفرنسا على مناطق كبيرة من السوق العالمى •

ولا ريب أن حاجة دول غرب أوربا المتزايدة الى كثير من المواد الخام وفـى ذات الوقت معاناة دول شرق أوربا من قصور موارد الاستثمار وحاجتها الملحة للتكنولوجـــى المتطور المتاح فى دول غرب أوربا قد ساعد فى تقدم الجوار بين دول شرق وغـــرب أوربا لايجاد صيغة للتعاون الاقتصادى وزيادة التبادل التجارى بينهما • ولقـــد ساهمت أزمة الطاقة العالمية وازدياد أسعار البترول الى مضاعفة الجهود للتعـــاون الاقتصادى والتجارى بينهما وقد ظهر هذا الاتجاه بجلاء فى موضوع استغلال الغـــاز الطبيعى فى سيبيريا والتى ساهمت فيه دول غرب أوربا وسوف يمثل انتاج هذا الغـــاز المصدر من الاتحاد السوفيتى الى دول غرب أوربا ربع استهلاكها من الغاز الطبيعى • ويعتبر كثير من الاقتصاديين فى الشرق والغرب أن ذلك يعتبر مقدمه لتعاون متوقع فـــى

استغلال ثروات سيبريا الضخمة • ومن ثم يمكن القول أن الطاقة التصديرية لدول شرق أوربا سوف تنمو وتتنوع مع استغلال المساحات الهائله للاتحاد السوفيتى والتى تمثل سدس مساحة اليابس •

وبالاضافة الى ما تقدم نجد أن هذه الاتجاهات قد صاحبها زيادة كبيرة فى الطاقة الانتاجية لدول أوربا الغربية كما ونوعا وكذلك تطور القدرات والطاقة الانتاجية لدول شرق أوربا برغم ما يواجه هذه الدول من مشاكل اقتصادية متعددة •

وتأسيسا على ما سبق قوله تزايد اهتمام حكومات دول شرق أوربا والاتحاد السوفيتى فى بناء تعاون اقتصادى طويل الأجل مع دول غرب أوربا وفى ذات الوقت تزايد اهتمام رجال الاعمال والسياسيين فى دول غرب أوربا بسوق دول شرق أوربا سواء كمصدر للمواد الخام والطاقة أو كسوق للمنتجات التى تنتجها دول غرب أوربا •

ومما لاشك فيه أن أهم العوامل التى تحدد تطور التعاون الاقتصادى بين الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة هو الاتجاه الى زيادة التخصص الصناعى فى هذه الدول ذلك أن الأحجام الاقتصادية للانتاج التى تؤثر الى حد كبير على الكفاءة الاستثمارية ومعدلات الأرباح فى بعض فروع الصناعات تحتاج الى معدلات كبيرة من الكثافة الرأسمالية ومن ثم تتطلب مخصصات استثمارية ضخمة وكذلك مخصصات مالية كبيرة فى مجال البحوث كما تحتاج الى زيادة التشابك الصناعى داخل هذا التخصص وفى كثير من الأحوال يتم تحقيق ذلك فى بعض المجالات بوساطة العقود المشتركة مع دول أخرى قد تختلف فى النظم الاقتصادية والسياسية • ان تقسيم العمل الدولى يلقى مجالا أكبر فى فروع الانتاج الصناعى وان تطور تقسيم العمل الدولى يحقق لعملية التعاون الاقتصادى طابع الاستقرار والاعتماد المتبادل فى بعض فروع الصناعات والانشطة الاقتصادية • ولكن فى ذات الوقت يوجد كثير من المشاكل والعقبات التى تقف أمام تطور هذا التعاون وتحاول تلك الدول معالجتها فى اطار الاستراتيجية السياسية

والاقتصادية الدولية • والهدف من هذه الدراسة اذن هو تحليل هيكل تفاعل العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب فى القارة الأوربية •

٢ـ العلاقات بين الشرق والغرب فى القارة الأوربية :

١/٢ التغير فى النظام الأوربى :

لقد أحدثت الحرب العالمية الثانية تغيرات جذريه فى علاقات القوى فى القارة الأوربية فظهر الاتحاد السوفيتى كقوه عظمى وتحطمت قوة المانيا خاصة بعد تقسيمها الى دولتين وتضاءلت القوه النسبيه لكل من بريطانيا وفرنسا • ولقد أدت الحرب العالمية الثانية الى تواجد الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا واقتصاديا فى القارة الأوربية وفى ذات الوقت تولد عن هذه الحرب تغير النظم السياسيه والاقتصادية والاجتماعية فى دول شرق أوربا وهى بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، بولغاريا ، المجر ، رومانيا ، البانيا والمانيا الشرقية بالاضافة الى يوغوسلافيا التى وان كانت تنتهج الخط الاشتراكى الا أنها تنضم الى مجموعة دول عدم الانحياز • ولقد انتهجت هذه الدول النظام الاشتراكى متأثرة بالمد السوفيتى • ومن ثم أصبح تقسيم اوربا الى مجموعة دول شرق أوربا الاشتراكية ومجموعة دول غرب أوربا الرأسمالية من أهم الخصائص الدائمه للنظام الأوربى بعد الحرب العالمية الثانية وعلى مدار تاريخ ما بعد الحرب وحتى الوقت الحالى • وتقسيم أوربا هذا وان كان صحيحا من الوجهه الجغرافية الا أن أساس التقسيم يعتمد فى الواقع على نوع النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائده فى كل من جزئى القارة الأوربية •

٢/٢ آثار الحرب الباردة :

لقد بدأت الحرب الباردة فى العلاقات الدوليه فى الفترة (١٩٤٧ ـ ١٩٥٥) وهى الفترة التى ظهرت فيها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى كقوتين أعظم • كل من هاتين الدولتين تنتهج أيدلوجيه محدده ومنهج معين وتصور فلسفى للتطور

الاجتماعى والاقتصادى والسياسى لدول العالم ولكل منهما أغراضه وأهدافه التى تنبثق من هذا الفكر • ولاشك أن أهداف كل من هاتين القوتين تتعارض وتتناقض مما يؤدى الى تولد صور الصراع المختلفة بينهما • ولقد ظهر هذا التناقض فى القارة الأوربية حيث جند كل من الفريقين قواه لاعداد تجهيزات عسكرية فى القارة الاوربية لم يسبق لها مثيل مع تفاقم فى علاقات السلام بينهما [1] •

ومما لاشك فيه أن أهم النتائج التى تمخضت عنها الحرب الباردة هو ظهور نظم الأمن والأحلاف العسكرية الذى بدأ بتوقيع معاهدة شمال الأطلنطى (NATO) فى مارس عام ١٩٤٩ • وكرد فعل لانشاء هذا الحلف وقعت دول شرق أوربا الاشتراكية معاهدة وارسو (WTO) فى مايو عام ١٩٥٥ • هذا أدى الى وجود نوع من التوازن فى القوى بين الفريقين وأدى أيضا الى شعور الجانبين بأهمية التعاون السلمى المشترك برغم وجود الحلفين على جانبى المواجهه بين القوتين الأعظم • ولقد ظلت الدول المحايدة فى القارة الأوربية مثل سويسرا ، النمسا ، السويد ، فينلاندا ويوغوسلافيا خارج اطار الصراع الدائر بين القوتين الأعظم •

وبالرغم من تأكيد الجانبين على أهمية التعاون السلمى المشترك الا أنه قد ترتب على الحرب الباردة عدم استقرار فى التعاون الاقتصادى بين أعضاء الكتلتين • ولقد شكلت فى اطار معاهدة شمال الاطلنطى هيئة هدفها تنفيذ الحظر على صادرات السلع الاستراتيجية الهامة الى دول الكتله الشيوعية واعتمدت فى ذلك على قانون " مساعدات الدفاع المشترك " الصادر فى الولايات المتحدة عام ١٩٥١ ويضم كل أعضاء معاهدة شمال الأطلنطى واليابان واتبعها أيضا ضمنيا وعمليا دول أوربية أخرى خارج اطار معاهدة شمال الأطلنطى وذلك لتجنب فرض العقوبات الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة

1- See: International Organizations in Europe and the Changing European System, Conference sponsored by the European Center of the Carnegie Endowment, Geneva 1970, Report by Klaus Tornudd, P. 9

الأمريكية . ولقد وصل مستوى التبادل التجارى بين دول شرق وغرب أوربا أدنى مستوى له عام ١٩٥٣ حيث وصل قيمة التبادل التجارى بينهما ٢٠٠٠ مليون دولار [١] .

٣/٢ اتجاهات التكامل الاقليمى لدول الكتلتين [٢] :

١/٣/٢ اتجاهات التكامل الاقليمى لدول غرب أوربا :

ان عملية التكامل بين دول غرب أوربا بدأت بتشجيع من الولايات المتحدة الامريكية [٣] . ولقد كان الهدف هو توحيد جهود دول غرب اوربا فى مواجهة الزحف الشيوعى المدعم بثقل الاتحاد السوفيتى فى القارة الأوربية . وكان هذا الهدف السياسى مركزا فى جذور مشروع مرشال فى عام ١٩٤٧ بالاضافة الى انشاء الجمعية الأوربية للفحم والصلب (ECSC) التى ضمت ستة أعضاء من دول أوربا الغربية . ولقد كانت الفلسفة التى تعتمد عليها هذه الاتجاهات تتركز فى أن التكامل الاقتصادى يتبعه امكانية التكامل السياسى . ويمكن تقسيم اتجاهات التكامل فى دول غرب أوربا فى المراحل التالية :ـ

المرحلة الأولى : بدأت هذه المرحلة من عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٥٤ وتميزت

1- Exports and import together. UN Economic Commission for Europe, Analytical Report on the State of Intra-European Tread, New York 1970 P. 102

2- See: Gousau, A.V. & Morawiecki, W : International Organization in Europe and the Changing European System. Second Conference, Sponsored by the European Center of the Cornegie Endowment, Geneva 1972,pp.12-15

3- e.f. Brown, A : Introduction to the World Economy Lomdon , Macnillan Company 1965 - & Economic Bulliten for Europe, New York - 1970-1980 .

بتعاون اقتصادى على نطاق واسع • ولكن المتتبع للتاريخ السياسى والاقتصادى لدول غرب أوربا يجد أن الأفكار السياسية التى تستند عليها عمليات التكامل الاقتصادى وكذلك موقف الجمعية الأوربية للفحم والصلب قد بدأت فى التدهور منذ عام ١٩٥٤ •

المرحلة الثانية : وتمتد من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٦٢ واتصفت بانفصال السياسة الاقتصادية بين الدول الأوربية التى اشتركت فى الجمعية الأوربية للفحم والصلب ولكن لأسباب سياسية ظلت هذه الجمعية تلقى تأييدا من الولايات المتحدة الأمريكية • وعلى الجانب الآخر عارضت مجموعة دول شرق أوربا بقيادة الاتحاد السوفيتى اتجاهات التكامل لدول غرب أوربا وخاصة بعد انشاء المجموعة الاقتصادية الأوربية أو السوق الأوربية المشتركة (EEC) فى عام ١٩٥٧ •

المرحلة الثالثة : وتشمل الفترة من عام ١٩٦٣ الى عام ١٩٦٩ وتميزت بازدياد التفكك وانفصال السياسة الاقتصادية لدول غرب أوربا وفى ذات الوقت ظهر متغير جديد وهو بداية مرحلة المنافسة بين دول غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية • ولكن يمكن القول بصفة عامة أن مجموعة دول غرب أوربا استطاعت من انشاء اتحاد للرسوم الجمركية واتباع سياسة اقتصادية موحدة فيما يتعلق بشئون التجارة الخارجيه والسياسة الزراعية •

المرحلة الرابعة : بدأت من عام ١٩٧٠ وشاهدت اتساع وزيادة أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوربية • ولقد تمت محاولات جادة فى حل المشاكل الموجودة فيما بينها وبين باقى دول أوربا الغربية ، ولكن فى ذات الوقت خفت ايقاع التكامل بين دول أوربا الغربية وذلك لعدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بأهداف السياسة الاقتصادية لدول المجموعة بصفة عامة ومشاكل السياسة النقدية بصفة خاصة •

٢/٣/٢ اتجاهات التكامل الاقليمي لدول شرق أوربا (١)

وفى الجانب الآخر تم اعلان انشاء مجلس المساعدات الاقتصادية المشتركة لدول شرق أوربا (CMEA) أو ما يطلق عليه أيضا (COMECON) فى ٢٥ يناير عام ١٩٤٩ وذلك بهدف التعاون فى اعادة بناء ما بعد الحرب ودفع عملية النمو الاقتصادى . ولقد كان التعاون الاقتصادى لدول شرق اوربا أمرا يحتمه الحظر الذى فرض من قبل دول غرب أوربا على صادرات السلع الاستراتيجية الى هذه الدول . وجدير بالذكر ان التكامل بين دول شرق أوربا من خلال منظمة (CMEA) لم يكن واضح الملامح كما هو الحال بالنسبة لمنظمة (EEC) ، كما أن دول مجموعة (CMEA) قد تعرضت الى كثير من التغيرات فى السياسة الاقتصادية وتطور فى نماذج التنمية . ولقد أنشأت منظمة (CMEA) عام ١٩٤٩ ولكن تم توقيع ميثاقها عام ١٩٥٩ (٢). وتم تعديل ميثاق هذه المنظمة بحيث يسمح بدخول الدول الاشتراكية الأخرى غير الاوربية . ومن ثم انضمت الصين الشعبية الى هذه المنظمة ولكن انفصلت عنها بعد تدهور علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى فى حين انضمت كوريا الشمالية ، فيتنام ومنغوليا كما انضمت كوبا عام ١٩٦٥ (٣) .

ان تقييم التكامل الاقتصادى الذى تم بين دول شرق أوربا يمكن أن يتضح من خلال أربعة مراحل مرت بها صور التعاون والتكامل الاقتصادى لدول الكتلة الاشتراكية فى القارة الاوربية :

1- Cf. Integration by the CMEA member Countries- by the CMEA Secretariate, MOSCOW, 1971.

2- Grobig,G:"Planned Use of Commodity and Money Relations"in"The Market of Socialist Economic Integration"
- Selected Conference Papers edited by t. Kiss in Collabration with T.Foldi and I.Schoeitzer, Budapest, 1973.

3- The Yearbook of International Organization, 1969 Europe Publications Ltd. pp. 186-7 : The Europe Year Book, 1969. "Aworld Survey" Vol. I Partone P. 148 .

المرحلة الأولى : (١٩٤٩ ـ ١٩٥٤) وتركزت على اعادة بناء ما دمرته الحرب العالميه الثانية وتوحيد الفكر الايدلوجى بين الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا الاشتراكية وايجاد صيغة وقاعدة أساسية للانطلاق فى النمو الاقتصادى فى المستقبل • ولكن ظل هذا المجلس يعمل فى اطار تخطيط التبادل التجارى والتعاون الفنى • ونتيجة لهذا ظهرت مشاكل متعددة فيما يختص بمشكلة تقسيم العمل الدولى بين هذه الدول •

المرحلة الثانية : (١٩٥٥ ـ ١٩٦١) وتميزت بمحاولة ايجاد نوع من أنواع تقسيم العمل بين هذه الدول وترشيد التخصص فى الانتاج بينها من خلال التنسيق فى اعداد الخطط الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل بين الدول الأعضاء فى المجلس • ومن ثم تطلب الأمر تعديل هيكل المجلس وتولد عن ذلك أن أصبحت للجان القطاعات الاقتصادية دور حيوى فى الاطار العام لعملية التكامل •

المرحلة الثالثة : (١٩٦٢ ـ ١٩٦٩) وشملت على محاولة تحقيق بعض الأهداف الجديدة للتكامل الاقتصادى وصور جديدة من العمل المشترك • ومع زيادة أهمية التخصص تميزت هذه المرحلة بمحاولة ترشيد الانتاج وذلك بتصحيح الأسعار وكذلك اعطاء أهمية خاصة لميكانيكية السوق ولقد تفرع عن هذا المجلس منظمات ومؤسسات مختلفة نتيجة لتفرع النشاط الاقتصادى والتكنولوجى المشترك لهذه الكتلة •

المرحلة الرابعة : بدأت منذ عام ١٩٧٠ بعد انعقاد الجلسة الثالثة والعشرين لمجلس المساعدات الاقتصادية المشتركة الذى تم فيها تقييم لجهود المجلس فى المراحل السابقة خاصة فى مجال تعميق مظاهر التخصص وتقسيم العمل بين دول هذه الكتلة وكذلك فى مجال التقدم التكنولوجى • ولقد تم فيها التخلص من بعض المعوقات التى تقف أمام زيادة التكامل الاقتصادى بين هذه الدول والتركيز على ترشيد سياسة الأسعار والتعاون المالى وتحديث الاداره والمشروعات

الصناعية • ولقد تم اعداد مشروع شامل للوصول الى مستوى متقدم من التكامل الاقتصادى وذلك فى الجلسه الخامسة والعشرون التى عقدها المجلس فى يوليو عام ١٩٧١ التى تم فيها تحديد واجبات وأهداف جديدة وطرق مستحدثة لتحقيقها •

٣/٣/٢ المنظمات المتولده عن التكتلات فى شطرى اوربا :

يتضح من العرض السابق أن دول كل كتله تسعى الى تحقيق التعاون المشترك وايجاد صيغة للتكامل الاقتصادى يحقق أهداف كل مجموعة من هذه الدول فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية • وكما سبق أن أوضحنا أن الحرب الباردة قد مهدت الى هذه التكتلات ولكن أصبح السباق التكنولوجى من أهم الدوافع الأساسية لعمليات التكامل المستمره بين دول كل كتله • ان تتابع الأحداث يؤكد اتجاه دول كل مجموعة الى الوصول الى التكامل الاقتصادى الشامل ومن ثم تصبح القارة الأوربية مقسمه ليس فقط الى مجموعتين مختلفتين من الوجهه السياسية والايدلوجية ولكن أيضا الى مجموعتين اقتصاديتين حيث يوجد ارتباط أوثق وزيادة فى التبادل التجارى بين الدول داخل كل مجموعة •

ولقد تولد عن هذه التكتلات مجموعة من المنظمات متعددة الأطراف والتى تتكون من كل أو بعض دول المجموعة الاقتصادية والسياسية ، أى منظمات لدول غرب أوربا الرأسمالية ومنظمات أخرى لمجموعة دول شرق أوربا الاشتراكية • والاختلاف فى عضوية هذه المنظمات يوضح انه يوجد تجمعات للدول فى بعض المنظمات دون الأخرى وذلك يتوقف على عدة عوامل من أهمها اتجاهات التكامل الجزئى وأهمية نشاط المنظمة بالنسبة للدول الأعضاء والمنافع الاقتصادية والسياسية الناتجه من الانضمام لهذه المنظمات وأهمية هذه المنظمات بالنسبة للتعامل مع الدول الأخرى وغير ذلك من الدوافع الاقتصادية والسياسية ودوافع الأمن •

وتسعى هذه المنظمات الى تحقيق أهداف معينة فى مجالات محددة مثل المجالات العسكرية والأمن ، التجارة الخارجية ، الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، العلوم والتكنولوجيا ، النقل والمواصلات ، بعض فروع الانتاج .. الخ . ويوضح الجدول رقم (١) تشابك عضوية الدول فى المنظمات الخاصة بغرب أوربا فى حين يوضح الجدول رقم (٢) تشابك عضوية الدول فى المنظمات التابعة لدول شرق أوربا .

وجدير بالذكر ان التعاون من خلال هذه المنظمات له طابع محدود ولا يصلح أن يعبر عن صور التعاون الاقتصادى بين الكتلتين وذلك لتعدد وجهات النظر واختلاف الاتجاهات داخل كل منظمة ومازالت العلاقات الثنائية بين الدول تمثل أهم صور التعاون .

جدول رقم (١)
أعضاء منظمات مجموعة غرب أوربا عـــام ١٩٧٩

	١ RC	٢ Benelux	٣ WEU	٤ OECD	٥ CE	٦ NATO	٧ ICSS	٨ ECSC	٩ NC	١٠ CERN	١١ ECMT	١٢ ECAC	١٣ ENEA	١٤ EEC	١٥ Euratom	١٦ ECPTA	١٧ EFTA	١٨ ELDO	١٩ ESRO
أ ـ أوربا الغربية:																			
١ ـ النمسا				×	×					×	×	×	×			×	×		
٢ ـ بلجيكا	×	×	×	×	×	×	×	×		×	×	×	×	×	×	×		×	×
٣ ـ قبرص					×														
٤ ـ الدنمارك				×	×	×		×	×	×	×	×	×	×	×	×		م	×
٥ ـ فينلاندا				×	×				×			×	×			×	ك		
٦ ـ فرنسا	×		×	×	×	×	×	×		×	×	×	×	×	×	×		×	×
٧ ـ المانيا الاتحادية			×	×	×	×	×	×		×	×	×	×	×	×	×		×	×
٨ ـ اليونان				×		×	×			×	×	×	×	ك		×			
٩ ـ ايسلاند				×	×	×			×			×	×			×	×		
١٠ ـ ايرلندا				×	×							×	×			×			
١١ ـ ايطاليا			×	×	×	×		×		×	×	×	×	×	×	×		×	×
١٢ ـ لوكسمبرج		×	×	×	×	×	×	×			×	×	×	×	×	×			
١٣ ـ مالطا					×											×			
١٤ ـ النرويج				×	×	×			×	×	×	×	×			×	×		
١٥ ـ هولندا	×	×	×	×	×	×	×	×		×	×	×	×			×			
١٦ ـ البرتغال				×		×					×	×	×			×	×		
١٧ ـ اسبانيا				×					×	×	×	×	×			×			
١٨ ـ السويد				×	×											×			
١٩ ـ سويسرا	×			×	×		×			×	×	×	×			×	×		×
٢٠ ـ تركيا				×	×	×	×				×	×	×	×		×			
٢١ ـ المملكة المتحدة			×	×	×	×		×		ك	×	×	×	×	×	×			
ب ـ أمريكا الشمالية:																			
٢٢ ـ كندا				×		×							ك						
٢٣ ـ الولايات المتحدة				×		×							ك						
جـ ـ دول أخرى:																			
٢٤ ـ استراليا				×															
٢٥ ـ اليابان				×															×
٢٦ ـ يوغوسلافيا				ك						م	×					×			
٢٧ ـ بولندا										م									

× = عضو ك = عضو مشارك م = مراقب

منظمات مجموعة دول غرب أوربا :

Abbreviation of the Organizations of the West European Sub-System and the dates of their Creation .

1- RC - Rhine Commission,1814, reactivated in 1945.
2- Benelux - Economic Union of Belgium, Netherlands and Luxembourg, 1944 .
3- WEU - Western European Union, set up as Western Union in 1948 and transformed into WEU in 1955 by admission of the Federal Republic of Germany and Italy .
4- OECD - Organization for Economic Co-operation and Development set up in 1948 as OEEC - Organization for European Economic Cooperation, and transformed into OECD in 1960

5- CE - Council of Europe, 1949 .

6- NATO - North Atlantic Treaty Organization, 1949.

7- ICCS - International Commission on Civil Status, 1950

8- ECSC - European Coal and Steel Community, 1951

9- NC - Nordic Council, 1952

10- CERN - European Organization for Nuclear Research, 1952.

11- ECMT - European Conference of Ministers of Transport, 1953

12- ECAC - European Civil Aviation Conference, 1954 .

13- ENEA - European Nuclear Energy Agency, 1957 .

14- EEC - European Economic Community (Common Market) 1957.

15- EUratom - European Atomic Energy Community, 1957 .

16- ECPTA - European Conference of Posts and Telecommunications Administrations 1959

17- EFTA - European Free Trade Association, 1959 .

18- ELDO - European Launcher Development Organization, 1961

19- ESRO - European Space Research Organization, 1962 .

جـــــدول رقم (٢)

اعضاء منظمات مجموعـــــة دول شـــــرق أوربا لعـــــــام ١٩٧٩

	١ COMECON	٢ CD	٣ CMEA	٤ WTO	٥ UNR	٦ ORC	٧ OCT	٨ SCB	٩ MSC	١٠ ITS	١١ CPRM	١٢ CAUSS	١٣ DCSI	١٤ Intermetal	١٥ Agromarh	١٦ IMT	١٧ Interchim	١٨ LIB.	١٩ ICSTI	٢٠ ISOA	٢١ Intersputnik	٢٢ Interatominstrument	٢٣ IMC	٢٤ Interatomenergo	٢٥ Inter-textilemash	٢٦ Interchim-volokno
أعضاء																										
ألبانيا	س		س	س	س	س	س	س																		
بولغاريا	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
كوبا	×		×			×	×	×																		
تشيكوسلوفاكيا	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×		×	×	×
جمهورية ألمانيا الديمقراطية	×		×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×		×
المجر	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×		×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
منغوليا	×		×		×	×	×		×	×								×	×		×					
بولندا	×		×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×		×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
رومانيا	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	ك			×	×	×		×			×		
الاتحاد السوفيتي	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×		×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
دول اشتراكية أخرى																										
روديسيا البيضاء	×																									
جمهورية الصين الشعبية	س				س	س	س																			
جمهورية كوريا الشعبية	×		×		×	×	×																			
أوكرانيا	×	×																								
فيتنام	×		×		×	×	×																			
يوغوسلافيا		×	ك											ك									×			
دول أخرى																										
الجزائر	×																									
النمسا	×	×																								
مصر	×																									
فنلاندا	×		ك																							
جمهورية ألمانيا الاتحادية		م																								
العراق	×																									
مالي	×																									
السودان	×																									

× = عضو س = عضو غير نشط ك = عضو مشارك م = مراقب .

منظمات مجموعة دول شرق اوربا :

Abbreviations of the Organization of the East European Sub-System and the dates of their Creation

1- OIRT - Organization Internationale de Rodiodiffusion et Television 1946
2- CD - Commission of Danube, 1948 .
3- CMEA - Council for Mutual Economic Assistomce , 1949 .
4- WTO - Warsaw Treaty Organization, 1955.
5- UINR - United Institute for Nuclear Research, 1956
6- ORC - Organization for Railway Cooperation, 1956
7- OCT - Organization for Cooperation in Telecommunications, 1957 .
8- SCB - Shipchartering Coordinating Bureau , 1962 .
9- IBEC - International Bank of Economic Cooperation , 1963
10- ITS - Institute of Technical Standards, 1963 .
11- CPRW - Common Pool of Railway Wagons, 1963 .
12- CAJES - Central Administration of Joint Electric Energy Systems 1964
13- OCBI - Organization for Cooperation of Bearings Industries 1964 .
14- Intermetal- Organization for Cooperation Steel Producing Industries 1964.
15- Agromash - Association for Coordination of Development, Production and Sale of Agriculture Machinery , 1964 .
16- ILMT - International Laboratory of High Magnetic Feilds and Low Temperatures, 1968 .
17- Interchim - Organization for Cooperation of Chemical Industries, 1969 .
18- IIB - International Investment Bank, 1970 .
19- ICSTI - International Center of Scientific and Technical Information 1970 .
20- ISOA - International Shipowners Assoeiation , 1970 .

21- Intersputnik - Organization for Communications in Outer Space, 1971

22- Intertaminstrument - International Association for Nuclear Equipment, 1971 .

23- IMC - International Mathematical Center 1972

24- Interatomenergo - Organization for Cooperation in Production of Atomic Energy, 1973

25- Intertextilemash - Organization fo Cooperation in Production of Machines for Textile Industry 1973.

26- Interchimvolokno - Organization for Cooperation in Production of Chemical Fibres , 1974 .

٣- صور التعاون الاقتصادى ومستوى وهيكل التبادل التجارى بين دول شرق وغرب أوربا :

بعد أن تحقق التوازن فى المجال العسكرى بين حلف وارسو وحلف شمال الأطلنطى عام ١٩٦٢ تزايدت الرغبة فى تأكيد التعاون بينهما فى المجال الاقتصادى وفى المجالات السلمية الأخرى . ولقد زاد معدل نمو التبادل التجارى وتنوع هيكل التجارة الخارجية ، وفى أواخر الستينات أصبح التبادل التجارى بين دول شرق أوربا ودول غرب أوربا ينمو بمعدل أكبر من معدل التبادل التجارى بين مجموعة (CMEA) ذاتها [1] بالاضافة الى أن عددا كبيرا من دول العالم الثالث قد تم تحريرها وأصبحت تمثل قوه مؤثره وحاولت ايجاد صيغة مشتركة للتعاون بينها وبين دول الكتلتين . وفى ذات الوقت ظهرت كثير من المشاكل والمتناقضات داخل الكتلة الغربية والكتلة الشرقية فى القاره الأوربية الأمر الذى ساعد على محاولة تحسين العلاقات بينهما خاصة فى المجالات الاقتصادية منذ عام ١٩٦٩ .

١/٣ صور التعاون الاقتصادى :

يوجد صور متعدده للتعاون الاقتصادى والتجارى بين الدول ولكن ظل هذا التعاون بين الكتلتين ذات النظم الاقتصادية والسياسية المختلفة فى القارة الأوربية مركزا بالدرجة الأولى فى الصورة الكلاسيكية للتعاون وهو التبادل التجارى الذى يمثل ٩٠ ٪ من قيمة التبادل السلعى بين الكتلتين [2] .

---

(1) See : Shiryaen, Y.S : Interrelations With non-Socialist Markets, in the paper edited by T. kips witr others Buedapest 1973 P. 60

(2) Studies on International Relations; PISM, 1978 P.19

وجدير بالذكر أن الدول الاشتراكية قد سعت منذ فترة طويلة لزيادة التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى مع دول غرب أوربا وذلك لمعالجة النقص فى بعض سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار التى يعانى منها سوق شرق أوربا بالاضافة الى حاجة هذه الدول الى كثير من الخدمات والى التكنولوجيا المتطوره • هذه الواردات من السلع والخدمات والتكنولوجيا المتطوره تساعد الى حد كبير فى دفع معدلات التنمية فى دول شرق أوربا كما أن هذا العامل يتزايد أهميته باستمرار (1) ويلقى التبادل التجارى أهميه خاصة فى حالات الكساد الاقتصادى الذى تتعرض له الدول الرأسمالية فى غرب أوربا نتيجة لتقلبات النشاط الاقتصادى •

أما مجالات التعاون الاقتصادى الأخرى مثل التعاون فى مجال الصناعة فمازال محدود بالمقارنة بالطاقة الانتاجية لهذه الدول وذلك نتيجة للاختلاف بين النظم السياسية والاقتصادية • ولكن فى ذات الوقت تحاول دول شرق أوربا دفع التعاون فى المجال الصناعى وذلك للأسباب التاليه :-

- الحصول على موارد استثمارية لزيادة معدلات التنمية واستغلال الموارد المتاحه•
- الحصول على التكنولوجى المتقدم •
- معالجة الخلل فى ميزان المدفوعات •
- تحديث وتطوير الطاقه الانتاجية الصناعية •
- امكانية تنويع صادرات السلع الصناعية وضمان استمرار هذه الصادرات •
- خفض التكاليف وزيادة التخصص فى بعض فروع الصناعه •

ولقد كان دافع الربح هو المحرك الاساسى من قبل المؤسسات والشركات الغربية وكان يتمثل فى بعض الاحوال فى تحقيق ربح فى الأجل القصير ولكن لم يقابل هذا

---

(1) CF. East - West Trade and Technological Gap. New York 1970

الاتجاه بالقبول من جانب دول الكتلة الشرقية التى تعطى أهمية أكبر الى أهمية تحقيق الارباح فى الأجل الطويل أى أن يصبح التعاون يعتمد على الاساليب طويلة الأجل ولقد وجد هذا الاتجاه قبولا من بعض الشركات الكبرى فى دول غرب أوربا •

وجدير بالذكر أن بعض الاقتصاديين فى الغرب يحاول الحد من هذا التعاون بسبب القيود التى تضعها منظمة (GATT) [1] • ولهذا لجأت بعض الدول الاشتراكية الى مبدأ انشاء المشروعات المشتركة فى بعض أوجه ومجالات الصناعة ذات المستوى التكنولوجى المرتفع وبالرغم من ترحيب كثير من المؤسسات والشركات الصناعية فى الغرب الا أنه يوجد بعض التحفظات فيما يختص بأن الاستثمارات الصناعية التى تنفذ من قبل المؤسسات الغربية تؤدى الى زيادة الطاقة التصديرية لدول شرق أوربا لهذا فانهم يحاولون ان يقتصر هذا التعاون فى المجالات الصناعية التى لا تؤثر على الوضع التصديرى لدول غرب اوربا • ولهذا يتركز الاستثمارات الصناعية الممولة من دول غرب أوربا على تنمية بعض المواد الخام والوقود الذى تحتاجه دول غرب أوربا والمتاح فى دول شرق أوربا خاصة فى ربوع الاتحاد السوفيتى •

وتتجه السياسة الاقتصادية فى الغرب الى تشجيع التعاون الاقتصادى مع دول شرق أوربا من خلال الشركات والوحدات الصناعية الصغيرة أو المتوسطة الحجم خاصة الشركات التى تواجه ببعض المشاكل الاقتصادية فى سوق غرب أوربا [2] • ولكن تغيرت الى حد ما وجهة نظر الغرب واتجهت الى التعاون مع دول الكتلة الشرقية من خلال الشركات والمؤسسات الكبرى خاصة فى المشاريع ذات النفع المشترك والذى تمثل بعد ذلك فى التعاون فى استغلال الغاز الطبيعى فى سيبيريا ولقد لقى هذا الاتجاه

---

(1) GATT : General Agreement of Tariffs and Trade

(2) Studies On International Relations OP. Cit., P 33

قبولا من الجانبين فى اجتماع هلسنكى عام ١٩٧٦ [1] . ولقد أوجد هذا الاتجاه أسس لتوحيد جهود السلام والتعاون المشترك بهدف تحقيق الرخاء والأمن لدول القارة الاوربية .

٢/٣ العلاقات بين المجموعة الاقتصادية لدول غرب اوربا ومجلس المساعدات الاقتصادية المشتركة لدول شرق أوربا (CMEA-EEC)

بالرغم من عدم عقد اتفاقات بين المجموعة الاقتصادية لدول غرب أوربا ومجلس المساعدات الاقتصادية المشترك لدول شرق اوربا الا أنه تمت بعض الاتصالات خاصة بعد الاجتماع الذى تم بين سكرتير عام (CMEA) ورئيس مجلس (EEC) فى يوليو عام ١٩٧٣ . ولقد استمرت الاتصالات وتبادل الوثائق الرسمية وارسال المراقبين فى الاجتماعات التى يعقدها الجانبين ، ولقد تمت الاتصالات الرسمية بينهما بصوره جديه عام ١٩٧٥ .

ويرى الاقتصاديون من الجانبين أن المشكلة ليست فى واقع الأمر ترتكز على امكانية عقد اتفاقات ثنائية بين المنظمتين ولكن فى مدى وأبعاد العلاقات التى يمكن أن تقوم بينهما . أو بمعنى آخر فان المشكلة تتعلق بالموضوعات التى يمكن أن تشمل عليها الاتفاقات الثنائية بين المنظمتين .

ان كثير من الكتاب الاقتصاديين المهتمين بهذا الموضوع فى دول غرب أوربا يركزون على الاختلاف الواضح فى خصائص كل منظمة وعلى مدى وقوة وأهلية هذه المنظمات وأبعاد اختصاصاتها فى ابرام مثل هذه العقود .

---

(1) CF. Conference on Security and Cooperation Europe (CSCE) . 1976.

وبالرغم من ادخال بعض التعديلات فى قانون انشاء (CMEA) فى المادة (٣) الفقرة (٣ ب) بحيث تسمح لها بعقد الاتفاقات مع دول أو منظمات أخرى . وبرغم أن هذه المنظمة قد عقدت اتفاقات تجارية مع العراق فى يوليو عام ١٩٧٥ ومع المكسيك فى أغسطس عام ١٩٧٥ [1] الا أن بعض الاقتصاديين الغربيين مازالوا يؤكدون على صعوبة ابرام مثل هذه العقود بين المنظمتين وبرغم اتفاقية روما التى تتيح فى البند (١١٣) للمجموعة الاقتصادية الأوربية من ابرام العقود مع دول ومنظمات أخرى ومن بينها منظمة الدول الاشتراكية ، كما يرى هؤلاء الاقتصاديون أنه بالرغم من أن (EEC) تستطيع عقد مثل هذه الاتفاقات فان (CMEA) لا تستطيع تنظيم أو عقد اتفاقات ملزمه لأعضائها ومن ثم لا يمكن ان تمثل طرفا فى عقد الاتفاقات التجارية والاقتصادية [2] .

وبالرغم من اشارة البرلمان الأوربى فى ١٨ فبراير عام ٧٤ عن رضائه وتفاؤله من تحسن العلاقات الموجوده بين دول شرق وغرب أوربا ومن الاتصالات المستمرة بين منظمتى (EEC) , (CMEA) الا أنه أشار ايضا الى أن الاختلافات الهيكلية والتنظيمية وأبعاد المشاكل السياسية والاستراتيجية تترك فرصا ضئيلة لتحسين المستوى الحالى للعلاقات الاقتصادية على الأقل فى المستقبل القريب [3] .

ويرى الاقتصاديون من دول شرق أوربا أنه بالرغم من أن تخطيط التجارة الخارجية فى دول الكتلة الشرقية يتم على أساس ظروف كل دولة فى جماعة (CMEA) الا أنه يمكن عقد اتفاقات والتزامات من خلال هذه المنظمة وبعد الأخذ فى الاعتبار الظروف المحلية لكل دولة من دول شرق أوربا ، بالاضافة الى امكانية عقد اتفاقات

---

(1) See : Trejbuna Ludu of September 13-14,1975 P.2

(2) Studies On International Relations OP.Cit,

(3) Journal officiel des Cosumunautes Europeenes (JOCE) of March 13, 1975 P.22.

مباشرة بين دول الاعضاء فى المنظمتين الأوربيتين • ولكن هذا لا يمنع من عقد اتفاقات مباشرة بين الدول الأعضاء فى (EEC) , (CMEA) • وتتجه سياسة التبادل التجارى بين دول الكتلتين الى عقد اتفاقات مشتركة أو مع دولتين من دول الكتلتين ولكن من خلال المنظمتين أو بمعنى آخر اتفاق ثنائى بين دولتين من خلال المنظمتين التى تنتمى اليها كل دوله •

٣/٣ مستوى وهيكل التبادل التجارى بين دول شرق وغرب أوربا :

لقد بدأ انتعاش التبادل التجارى بين دول شرق وغرب أوربا منذ أواخر الخمسينات ولقد تزايد هذا التبادل وتنوع هيكله فى خلال السبعينات • وبهذا يمكن تقسيم مراحل تطور التبادل التجارى الى فترتين ، الاولى فترة الستينات والثانية فترة السبعينات • ولقد اتصفت الفترة الاولى بتطور قوى الانتاج فى حين تميزت الفترة الثانية بعديد من التغيرات والتعديلات التنظيمية فى اقتصاديات هذه الدول كما تميزت هذه المرحلة أيضا بزيادة التخصص وتقسيم العمل •

١/٣/٣ فترة الستينات :

شاهدت هذه الفترة انتعاش فى التبادل التجارى وبين دول شرق وغرب اوربا • وتشير البيانات الاحصائية خلال فترة الستينات الى زيادة معدل التبادل التجارى (الواردات والصادرات) كما تشير الوثائق الخاصة بنطاق وحجم العقود المبرمه بين دول الكتلتين فى القارة الأوربية الى أن العلاقات التجارية بينهما قد تعدت مرحلة الحرب الباردة وتبع ذلك مرحلة من التفاؤل فى مستقبل العلاقات التجارية بينهما • وتشير البيانات الاحصائية الى الآتى :-

أولا : ان متوسط معدل النمو السنوى لقيمة الواردات الكلية لدول شرق أوربا من دول غرب أوربا أصبح ١ر١٣ ٪ فى الفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٨ فى حين كان هذا

المعدل ٤ر١٠ ٪ فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨ .

ثانيا : زاد معامل مرونة واردات السلع الصناعية الى قيمة الناتج الصناعى لـدول شرق أوربا من دول غرب اوربا من ٦ ٧ر١ فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨ الى ٩ هر٢ فـــى الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨ . والأهم من ذلك أن هذه المرونات أعلى من مرونات الواردات الصناعية الكلية من دول العالم وهى ٢ ٠ر١ فى دول شرق أوربا ، ٤ ٠ر١ فى دول غرب أوربا (١) .

ويتضح مما سبق أنه يوجد تطور مطرد فى التبادل التجارى بين دول الكتلتين فى القارة الاوربية .

جدول رقم (٣)

التغير فى قيمة الصادرات والواردات الاجمالية لدول غرب أوربا الى ومن دول شـرق أوربا (نسبـة مئويـة ٪)

السنـة	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠ النصف الاول
الواردات	٦	٨	١٤	١٨	١٣	١٣	٤	٦	١١	١٤
الصادرات	٩	١٠	صفر	٨	٢٠	١٣	١٧	٧	١١	٢٠

Source : Economic Bulletin for Europe, 1971 , Vol. 22 No. 1

(1) Studies On International Relations, PISM, 1973 P.39

ويتضح من الجدول السابق رقم (٣) أنه فى خلال الفترة ١٩٦١ـ١٩٧٠ اتراوحت الزيادة فى الواردات من ٤٪ الى ١٨٪ والصادرات من صفر الى ٢٠٪ • وبناء على تقرير سكرتارية اللجنة الاقتصادية الأوربية فان الذبذبة فى حجم التجارة بين دول شرق وغرب أوربا يعتبر ضعف (٢ مرة) حجم الذبذبة فى التجارة بين دول كل كتلة[1] •

هذا يوضح أنه برغم التطور فى التبادل التجارى الا أنه مازال يوجد عدم استقرار فى العلاقات التجارية بين دول الكتلتين فى القارة الأوربية •

بالاضافة الى ما تقدم توجد ظاهرة أخرى تتعلق بأهمية التجارة الخارجية فى كل كتلة بالنسبة للكتلة الاخرى • ان الأهمية النسبية لدول غرب أوربا فى حجم التجارة الكلية لدول شرق أوربا أكبر من الاهمية النسبية لدول شرق أوربا فى حجم التجارة الكلية لدول غرب أوربا • وهذه الظاهرة ترجع الى تفوق نوع وهيكل الطاقة الانتاجية فى غرب أوربا عن مثيلتها فى دول شرق أوربا • وهذا التفاوت فى نوع وهيكل الطاقة الانتاجية بين الكتلتين مازال كبيرا بل ويتزايد فى بعض فروع النشاط الانتاجى[2] •

وتأسيسا على ما سبق يمكن استنتاج الآتى :ـ

- أنه بالرغم من زيادة حجم التبادل التجارى بين دول شرق وغرب أوربا الا أنه يوجد ذبذبة شديدة فى العلاقات التجارية وحجم التبادل التجارى بينها من سنة الى أخرى •
- يوجد توازى فى نمو بعض الأنشطة الانتاجية فى اقتصاديات دول الكتلتين فى القارة الأوربية مما يؤدى الى أن تصبح تنافسيه وليست تكاملية مما يؤثر على حجم التجارة بينهما •

---

(1) Analytical Report On the State of Intra-European Trade, doc. E ECE 76.

(2) Economic Bulletin for Europe, 1970, Vol. 2b No.1 ; 1971 vol. 32 No.1.

— عدم تناسب هيكل التبادل التجارى مع الطاقة الانتاجية لهذه الدول بسبب العوامل السياسية والاستراتيجية .

ولا ريب أن دراسة هذه الظاهرة من الناحية الكمية لا يعطى الصورة الحقيقية بالكامل لوضع التبادل التجارى بين دول شرق وغرب أوربا . والأمر يحتاج الى الاشارة الى تحليل هيكل التبادل التجارى .

ويمكن ايضاح الملامح الهيكلية للتبادل التجارى بين دول شرق وغرب أوربا فى الجدول رقم (٤) . وتشير بيانات هذا الجدول الى أن نسبة السلع الصناعية متضمنة العدد والآلات الصناعية فى حجم التجارة الكلى قد زاد فى خلال هذه الفترة .

ومما لاشك فيه أن هيكل صادرات دول غرب أوربا الى دول شرق أوربا بالمقارنة بهيكل وارداتها من دول شرق أوربا يمكن اعتباره مناسبا ومتفقا مع اتجاهات تنمية التجارة الدولية بين دول الكتلتين كما أنه يناسب ظروف ومرحلة التنمية فى كل منهما .

وبالرغم من ملاحظة بعض التغيرات فى هيكل واردات دول الكتلتين الا أنه لم يحدث أى انحراف عن الهيكل التقليدى للواردات فى دول الكتلتين .

ويشير الجدول رقم (٥) الى الاعتماد المتبادل والأهمية النسبية للصادرات الصناعية بين مجموعات الدول فى القارة الأوربية . ويوضح الجدول رقم (٥) عددا من الملاحظات الهامة للعلاقات الاقتصادية الدولية فى القارة الاوربية وهى :

أولا : يوجد تركيز فى تجارة السلع الصناعية بين دول كل كتلة ، أى أنه يوجد تطور فى تجارة السلع الصناعية داخل مجموعة دول شرق أوربا الغربية يقابله أيضا تطور فى تجارة السلع الصناعية داخل مجموعة دول شرق أوربا . وهذا مما يشير الى استمرار زيادة الطاقة الانتاجية وتطور هيكلها فى هذه الدول .

ثانيا : يوجد تغير طفيف فى هيكل صادرات دول شرق أوربا الى دول غـــرب أوربا • بمعنى آخر يوجد زيادة فى الصادرات الصناعية من دول شرق أوربا الى جماعـــة أوربا للتجارة الحره من ٢ر٣٢ ٪ الى ٦ر٤١ من اجمالى الصادرات الى هذه المجموعـة من الدول •

جدول رقم (٤)

هيكل واردات وصادرات دول غرب أوربا من والى دول شرق أوربـــا

(نسبة مئويـة ٪)

(عام ٥٩/٥٧ ـ عـــام ٦٨/٦٦)

المجموعات السلعية	الواردات من دول شرق أوربـــا		الصادرات الى دول شـــرق اوربـــا	
	٥٩/٥٧	٦٨/٦٦	٥٩/٥٧	٦٩/٦٦
السلع الغذائية	٦ر٢٢	١ر٢٢	١ر١٥	١ر١٠
مواد خام	١ر٢٣	٢ر٢١	٤ر١٥	٨ر٨
وقود	٣ر٢٣	هر٢٠	١ر٠	٣ر٠
معادن	٦ر٨	١ر٩	٠ر٢١	٣ر١١
معدات وآلات ووسائل نقل	١ر٩	٤ر١٠	١ر٢٩	٣ر٤٢
سلع صناعية أخرى	٧ر٩	٦ر١٠	٦ر١٥	٨ر٢٤
غير مبين	٨ر٢	٣ر٥	٩ر٢	هر٢

Source : Recompiled from Economic Bulletin for Europe, 1971, vol. 22,No. 1

جدول رقم (٥)

الأهمية النسبية للصادرات الصناعية الى حجم الصادرات الكلى بين الدول الأوربية (نسبة مئوية %)

(عام ١٩٥٧ وعـــام ١٩٦٧)

مجموعات الدول	السنة	المجموعة الاقتصادية الاوربية (EEC)	الجماعة الاوربيـــة للتجارة الحـــره (EFTA)	مجموعة دول شـــرق أوربا (CMEA)
المجموعـــــة الاقتصاديـــة الاوربيـــــة (EEC)	١٩٥٧	٦٥ر٢	٧٠ر٥	٦٨ر٦
	١٩٦٧	٧٧ر١	٧٩ر٦	٩٠ر٤
الجماعة الاوربية للتجارة الحره (EFTA)	١٩٥٧	٥٩ر٣	٥٩ر٣	٦٨ر٠
	١٩٦٧	٧٢ر٢	٧٤ر٦	٨٤ر٧
مجموعـــة دول شرق أوربـــــا (CMEA)	١٩٥٧	٢٦ر٧	٣٢ر٢	٥٣ر٥
	١٩٦٧	٢٦ر٧	٤١ر٦	٧٠ر٦

Source : Recompiled from United Nation Bulletin of Statistics 1958 - 1969.

٢/٣/٣ فترة السبعينات :

لقد تميزت هذه الفترة بزيادة التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى ولكن لم يكن التعاون الاقتصادى والتجارى يمثل الامكانيات والطاقات المتاحه للتجارة الخارجية بين مجموعتى دول أوربا بسبب ما سبق أن ذكرناه من أهمية البعد السياسى والاستراتيجى فى رسم وتخطيط التجارة الخارجية لدول المجموعتين • ولكن ظهر متغير جديد فى خلال فترة السبعينات وخاصة منذ عام ١٩٧٣ وهو الزيادة الكبيرة فى معدلات الأسعار التى اتصفت بها المعاملات فى السوق العالمية وتفاقم الازمة النقدية وزيادة حدة التضخم العالمى • ومن ثم سوف نحاول دراسة هيكل التجارة بين هذه الدول فى خلال هذه الفترة آخذين فى الحسبان الزيادة التى تحققت فى الأسعار وأثر ذلك على التغير فى التجارة بين دول الكتلتين فى القارة الاوربية • هذا ما يوضحه جدول رقم (٦) •ويتضح من هذا الجدول أن معدلات التغير فى التجارة بين دول الكتلتين فى القارة الأوربية قد تميزت بالتذبذب من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٧٩ • فلقد زاد الصادرات من دول غرب أوربا الى دول شرق أوربا بمعدلات مرتفعة فى الاعوام ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ولكن بمعدلات متناقصه وهى ٤٤ % ، ٤١ % ، ٣١ % ثم انخفض الى ١ % عام ١٩٧٧ ثم اتصف بالاستقرار حتى أوائل عام ١٩٨٠ • أى ١٨ % عام ١٩٧٨ ، ١٨ % عام ١٩٧٩ ، ١٧ % فى أوائل عام ١٩٨٠ • ولقد كان عامل زيادة الأسعار أقل تأثير على التغير فى قيمة صادرات دول غرب أوربا بالمقارنة بأسعار الواردات من دول شرق أوربا حيث زادت عام ٧٣ بمعدل ٢٢ % وزادت عام ١٩٧٤ حيث أصبحت ٣٠ % ثم انخفض معدل زيادتها بطريقه ملحوظه فى خلال الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٧٨ ثم تحققت معدلات زيادة متوسطه ومستقره فى أعوام ١٩٧٩ وأوائل عام ١٩٨٠ حيث بلغت ٢ر١١ % ، ١٥ % على التوالى •

ولقد حققت معدلات الزيادة فى واردات دول غرب أوربا من دول شرق أوربا مستويات مرتفعة منذ عام ١٩٧٣ حيث بلغت ٤٢ % ، فى عام ١٩٧٤ اوبلغت أيضا

٤٢ ٪ ثم حدث انخفاض شديد عام ١٩٧٥ حيث بلغ معدل الزيادة ٦ ٪ ثم حدثت تذبذبات متوسطه لهذا المعدل فى خلال الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٧٨ ثم بدأ فى الارتفاع مرة أخرى عام ١٩٧٩ حيث حقق هذا المعدل ٣٥ ٪ وزاد فى أوائل عام ١٩٨٠ الى ٣٧ ٪ . ولقد كان أثر زيادة الأسعار واضحا على معدل الزيادة فى واردات دول غرب أوربا من دول شرق أوربا عام ١٩٧٣ حيث زادت معدلات الاسعار بمقدار ٣٠٪ ثم قفز هذا المعدل ليصبح ٦٢ ٪ عام ١٩٧٤ ثم حدث انخفاض فيه فى خلال الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٧٨ ثم عاود فى الارتفاع فى عام ١٩٧٩ ، أوائل عام ١٩٨٠ حيث بلغ معدل الزيادة فى الاسعار ٣٧ر٩ ٪ ، ٢٥ ٪ على التوالى .

وجدير بالذكر أن زيادة واردات دول غرب أوربا من دول شرق أوربا وان كانت تهدف بالدرجة الاولى الى مواجهة قصور عرض بعض عناصر المواد الخام والوقود فى هذه الدول الا أنها كانت أيضا تهدف الى تصحيح الميزان التجارى مع دول شرق أوربا .

ولقد أنعكس زيادة قيمة صادرات غرب أوربا عن وارداتها من دول شرق أوربا الى تحقيق الفوائض فى الميزان التجارى فى الدول الغربية مع دول شرق أوربا . وجدير بالذكر أن هذه الفوائض قد بلغت ١٠ بليون دولار عام ١٩٧٥ ثم انخفض المحقق منها عام ١٩٧٧ الى ٦ بليون دولار فى حين بلغ هذا الفائض ٨ بليون دولار عام ١٩٧٨ ثم ٩ بليون دولار عام ١٩٧٩ . كما تحقق فائض للدول الغربية مع الدول الشرقية فى مجال الخدمات زاد عن بليون دولار عام ١٩٧٥ وزاد الى ٢ر٥ بليون دولار عام ١٩٧٨ .

أن التغير فى أسعار الصادرات والواردات قد انعكس على معدل التبادل الدولى بين دول الكتلتين فى القارة الأوربية . ولقد اختلف معدل التبادل الدولى من سنة الى أخرى وقد ساهم فى تحقيق الفوائض فى الميزان التجارى للدول غرب أوربا عام ١٩٧٥ . ولكن تدهور معدل التبادل الدولى بالنسبة لدول غرب أوربا فى السنوات الاخرى بسبب ارتفاع أسعار صادرات دول شرق أوربا خاصة ارتفاع أسعار صادرات شرق أوربا من

جدول رقم (٦)

معدل التغير في صادرات وواردات غرب أوربا الى ومن دول شرق اوربا وأثر عنصر الاسعار

(نسب مئوية %)

	صادرات دول غرب أوربا							واردات دول غرب أوربا						
	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠*	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠*
دول شرق أوربا والاتحاد السوفيتي																
القيمة	٤٤	٤٠	٣١	٥	١	١٨	١٨	١٧	٤٢	٤٢	٦	١٧	١٠٫٧	١٤	٣٥	٣٧
الأسعار	٢٢	٣٠	٨	ـ٤٫٧	٨٫١	٧٫٢	١١٫٢	١٥	٣٠	٦٢	صفر	٨٫٩	٧٫٢	٩٫٨	٣٧٫٩	٢٥
الكمية	١٨	٨	٢١	١٠	ـ٦٫٨	١٠	٦٫١	٣٫٨	٩	١٢	٦	٧٫٤	٣٫٢	٣٫٨	ـ٢٫١	٩٫٦

* عام ٨٠ يمثل فقط من شهر يناير حتى شهر مايو .

Source : United Nation Trade data, OECD, Statistics of Foreign Trade, Series A,Paris IMF, Direction of Trade and International Fimancial Statistics, Washington D.C; nationsl statistics. See also: Economic Bulliten for Europe, New York, 1979 - 1980.

الوقود ، اللحوم ، زيت الخضروات والشحومات . وجدير بالذكر أن تمويل هذا العجز المحقق فى الميزان التجارى لدول شرق أوربا تم الاقتراض من أسواق المال فى الدول الغربية ولقد وصلت قيمة الاقتراض الى ٣٨ بليون دولار فى مارس عام ١٩٧٩ (١) .

ويلاحظ أنه بالرغم من استمرار النمط التقليدى لهيكل واردات الدول الغربية فى عام ١٩٧٧ ، أى أن واردات غرب أوربا قد ركزت فى المواد الخام والمعادن والوقود بنسبة ٥ر٤١ ٪ الا أن هذه النسبة قد انخفضة عنها فى سنة ١٩٥٩/٥٧ (٥٥٪) ، عام ٦٨/٦٦ (٤ر٥١٪) كما انخفضت نسبة السلع الغذائية فى عام ١٩٧٧ الى ٤ر٨ ٪ وحيث كانت هذه النسبة ٦ر٢٢٪ ، ١ر٢٢٪ على التوالى ولكن يلاحظ تزايد نسبة الصادرات من السلع الصناعية من دول شرق اوربا الى دول غرب أوربا حيث تطور من ٦ر١٩ ٪ عام ٥٩/٥٧ الى ٠ر٢١ ٪ عام ٦٨/٦٦ ثم أصبح ٦ر٣٨ ٪ عام ١٩٧٧ وهذا ما يدل على تغير فى هيكل الطاقة الانتاجية فى دول شرق أوربا . ولكن فى ذات الوقت نجد أن نسبة صادرات السلع الصناعية من غرب الى شرق أوربا قد تزايدت بصورة ملحوظة ١ر٦٧ ٪ ، ٥ر٤٥ ٪ ، ٩ر٨٣٪ على التوالى وهذا دليل على تطور التنمية وتغير هيكل النشاط الاقتصادى فى هذه الدول وزيادة الاعتماد المتبادل فى تجارة السلع الصناعية بينها ، ولقد اتسع نطاق التبادل التجارى وأصبح يشمل على ٦٢٢ سلعة عام ١٩٧٦ فى مقابل ٢٤٠ سلعة قبل ذلك التاريخ (٢) .

---

(1) Economic Bulliten for Europe 1980 Vol. 31, No.1

(2) CF. Economic Bulletin for Europe- Vol. 29 by the Secretariat of the U N Commission for Europe , ECE , New York 1977.

جدول رقم (٧)

هيكل واردات وصادرات دول غرب اوربا من والى دول شرق اوربا

(نسبة مئوية %)

(عام ١٩٧٧)

المجموعات السلعية	الواردات من دول شرق اوربا	الصادرات الى دول شرق اوربا
سلع غذائية	٨ر٤	٩ر٨
مواد خام	١٥ر١	٦ر٠
معادن ووقود	٣٦ر٤	٨ر٤
حيوانات ولحوم وزيت خضروات	٧ر٠	٢ر١
كيماويات	٦ر٣	١٢ر٠
صناعات أساسية	١٦ر١	٢٧ر٤
معدات وآلات نقل	٨ر١	٣٨ر٦
سلع صناعية	٨ر١	٤ر٤
غير مبين	٨ر٠	٧ر٠
الاجمالي	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

Source : Reconupidel from Economic Bulletin for Europe 1978, Vol. 30 No.1.

ويمكن القول بصفة عامة أنه فى الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٤ زاد الناتج الصناعى فى دول (CMEA) ٢ر٩ مره وفى ذات الوقت زاد هذا الناتج فى دول (EEC) ٤ر٣ مره وفى خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٥ زاد الناتج الصناعى بمعدل ٤٥ ٪ ، ١٦ ٪ على التوالى . ومن ثم زادت الطاقة الانتاجية لهذه الدول وتنوع هيكل الانتاج مما ساعد على زيادة التبادل التجارى بين شطرى أوربا [1] بدليل أنه فى خلال ١٢ سنه حتى عام ١٩٧٦ كان معدل نمو تدفق التجارة من دول غرب اوربا الى دول شرق أوربا بمعدل سنوى قدره ١٢ ٪ فى حين كان تدفق التجارة من دول شرق أوربا الى دول غرب أوربا ينمو بمعدل ٦ ٪ فى خلال هذه الفترة . ولقد مثل الفرق فوائض فى صالح دول غرب أوربا ولكن فى ذات الوقت لوحظ تحسن فى معدل التبادل الدولى فى صالح الدول الاشتراكية [2] .

ولقد اتضح مما سبق أن العلاقات الخارجية لدول شرق أوربا مع دول غرب أوربا قد زادت منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات حتى ظهرت مشكلة العجز فى ميزان المدفوعات عام ١٩٧٨/٧٧ . وتحاول دول شرق أوربا حل هذه المشكلة من خلال ابرام عقود مشتركة لصناعات ترويج الصادرات وبزيادة معدل التعاون الصناعى مع الغرب وبدفع التعاون من خلال المنظمات الدولية والاتفاقات الثنائية ، ولكن مازالت صادرات المواد الخام والوقود تمثل النسبة الكبرى من صادرات الدول الاشتراكية فى أوربا بالرغم من تزايد نسبة صادرات السلع الصناعية ولكن فى المقابل زادت واردات السلع الصناعية من الغرب لمواجهة الخطط الطموحة فى التنمية فى دول شرق أوربا . كما أنه مازالت مشكلة الاستثمار المباشر تمثل عقبة أمام زيادة استثمارات الغربية فى دول شرق أوربا ، وبالرغم من التشريعات التى أتخذت فى كل من يوغوسلافيا ورومانيا والمجر فى هذا الخصوص الا أنه لم توجد حتى الآن خطوات جديه للسماح بالاستثمارات المباشرة من دول غرب أوربا

---

(1) Studies of International Relations, PISM, 1977 P.P 57-58
(2) Economic Bulletin for Europe O P. cit., P.41

فى دول شرق أوربا والتى تمثل المحور الاساسى لتحويل وتعديل التعاون من صورته التقليدية فى التجارة الى التعاون الاقتصادى فى مجال الصناعة •

٤/٣ الدولة الأولى بالرعاية وتطبيع العلاقات الاقتصادية بين دول شرق وغرب أوربا :

ان عدم وجود أسس متفق عليها بين الأطراف يعتمد عليها التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى يشكل مشكلة أساسية أمام دول شرق وغرب أوربا فى سعيهم لزيادة هذا التعاون وتنويع وتطوير هيكله •

ان قاعدة الدولة الأولى بالرعاية (MFNC)[1] تضع أسس للتبادل التجارى الذى يعتمد على التكافؤ فى المعاملات التجارية وتحقق وتحافظ على مصالح الأطراف والدول المشتركة دون تمييز [2] • وتهدف هذه القاعدة الى ايجاد نوع من التوازن الحقيقى فى المنافع المتولده من المعاملات الاقتصادية بين الأطراف وتمنع عدم التناسب أو التفاوت فى المعاملات • وتوضح هذه القاعدة أصول تحقيق هذا الهدف ولكن دون ضمان النتائج المترتبة من تنفيذها •

وتسعى دول شرق أوربا الى اعتبار هذه القاعدة سالفة الذكر الأساس الذى ترتكن اليه فى علاقاتها التجارية مع دول غرب أوربا • ولقد انعكس موقف الدول الاشتراكية فى أوربا فى رغبتها تنفيذ هذه القاعدة مع دول غرب أوربا فى الوثائق الخاصة بالأعمال التمهيدية السابقة لانعقاد مؤتمر الامم المتحدة فى التجارة والتنمية (UNCTAD) [3] • ولكن لا يوافق كثير من الاقتصاديين والسياسيين فى دول

(1) MFNC : The Most Favoured - Nation clause.

(2). International Court of Justice, Report of Judgements, 1952, P.191.

(3) UNCTAD, : United Nations Conference On Trade and Development, 1964.

غرب أوربا على الاستناد الى هذه القاعدة لتطبيع العلاقات الاقتصادية بين الكتلتين فى القارة الأوربية • ويعتبر الاقتصاديون الغربيون أن مفهوم الدولة الأولى بالرعاية يختلف فى الدول الاشتراكية عن مفهومه فى الدول الرأسمالية • ويقترح الاقتصاديون فى الغرب استبدال قاعدة الدولة الأولى بالرعاية بما يمكن أن يطلق عليه التكافؤ الحقيقى فى المعاملة أو قاعدة (RR) [1] التى تعتبر أكثر اتفاقا وتناسبا مع اختلاف النظم السياسية بين دول شرق وغرب أوربا • ولقد نوقش هذا الموضوع فى بعض وكالات الامم المتحدة مثل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولى (UNCITRAL) [2] ، وفى بعض المنظمات خارج نطاق الأمم المتحدة مثل منظمة (GATT) ومؤتمر الأمن والتعاون فى اوربا (CSCE)• وفى كل هذه اللجان والوكالات والمؤتمرات يتمسك ممثلوا دول غرب أوربا بمبدأ التكافؤ الحقيقى فى المعاملة واستبعاد مبدأ أو قاعدة الدولة الأولى بالرعاية •وطالما أن قاعدة الدولة الأولى بالرعاية لم تلقى قبولا من ممثلى الدول الغربية أصبح من اللازم الاعتماد على مفهوم التكافؤ الحقيقى •

ان مفهوم التكافؤ الحقيقى فى المعاملة او المعامله بالمثل يتميز بأنه يتناسب مع المرحلة الحالية للعلاقات بين شرق وغرب اوربا فى حين أن استخدام قاعدة الدولة الأولى بالرعاية يمكن أن تصبح هدفا طويل الأجل •

٤ـ مشاكل ومعوقات التعاون الاقتصادى بين دول شرق وغرب أوربا :

لقد أوضحنا فيما سبق أن حاجة دول شرق أوربا للموارد الاستثمارية والتكنولوجى الغربى وتزايد الطلب على المواد الخام والوقود المتاحه فى دول شرق أوربا وخاصة

---

(1) RR : Real Reciprocity.

(2) UNCITRAL : United Nation Commuission On International Trade law.

الاتحاد السوفيتى وكذلك زيادة اتجاهات تقسيم العمل والتخصص أدى الى محاولة زيادة التعاون الاقتصادى بين هاتين المجموعتين من الدول • ولكن يوجد فى ذات الوقت كثير من المشاكل والمعوقات التى تقف أمام هذا التعاون يمكن ايضاحها فى النقاط التالية :ـ

١ ـ سياسة الحماية التجارية التى تتبعها دول غرب أوربا فيما يختص بالتمييز ضد العلاقات التجارية مع دول شرق أوربا وذلك لاسباب اقتصادية واستراتيجية • وجدير بالذكر أن هذه السياسة لا تطبق فقط فى مجال الصناعة ولكن تستخدم أيضا فى منتجات القطاع الزراعى • وبالرغم من ذلك يوجد اتجاهات متبادلة لخفض التعريفه الجمركية لزيادة التعاون بين هذه الدول (١) .

٢ ـ لقد أدى البعد الاستراتيجى الى وجود خلل فى هيكل التجارة الدولية بين دول الكتلتين فى القارة الاوربية وذلك بسبب الحظر على صادرات السلع الاستراتيجية • وجدير بالذكر أن هذا المتغير يعتبر من أهم المتغيرات التى تحد من زيادة حجم التبادل التجارى ومن تغير هيكل هذا التعامل • ويتصف هذا العامل بأنه بعيد المدى ، أى أن فرص التخلص من البعد الاستراتيجى ومشكلة الأمن فى التعامل التجارى أمر يصعب التنبؤ به فى المستقبل •

٣ ـ يتأثر التبادل التجارى بين هاتين المجموعتين من الدول بالعوامل السياسية ومما لاشك فيه أن زيادة اتجاهات الحرب الباردة يؤدى الى خفض معدلات التبادل التجارى • ولقد شاهدت فترة الستينات والسبعينات تحسن فى العلاقات السياسية الدولية التى كان لها أكبر الأثر فى زيادة معدل التبادل التجارى بينهما • ولكن رياح الحرب الباردة تهب مرة أخرى وتهدد الى حد ما التعاون الاقتصادى بين دول القارة الأوربية •

---

(1) Studies, On International Relations PISM No.2, 1973 P.44

٤ - ان الاختلاف فى مستوى التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية والتقدم التكنولوجى بصفة خاصة بين هاتين المجموعتين من الدول يعتبر عائق هام أمام زيادة التغير فى هيكل التجارة بين هذه الدول . وتحاول دول شرق أوربا متابعة هذا التطور الذى يحدث فى الطاقة الانتاجية وفى التكنولوجى لمجموعة دول غرب أوربا ولكن يوجد صعاب ومشاكل كثيرة أمام تحقيق هذا الهدف . والمشكلة التى تتفاقم الآن تتركز فى الفجوه التكنولوجية بين دول شرق وغرب أوربا . ان أغلب الامكانيات الخاصة بتطوير التكنولوجى فى الكتلة الشرقية موجهه بالدرجة الأولى الى تطوير صناعة السلاح وخاصة الاستراتيجى . ومن ثم تبقى امكانيات محدوده لتطوير التكنلوجى فى الاغراض المدنية فى حين أن امكانيات تطوير التكنولوجى فى المجال العسكرى والمدنى متاح لدى الغرب بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية .

٥ - عدم قدرة دول شرق أوربا على انتاج سلع فى مستوى جوده يمكن أن ينافس منتجات دول غرب أوربا كما أن الدول الاشتراكية لم تستطع تكييف وتعديل طاقتها الانتاجية وهيكل الانتاج بالسرعة اللازمة لكى تناسب احتياجات سوق دول غرب أوربا .

٦ - فى حين يوجد كثير من المنظمات التى تعمل فى مجالات الأنشطة المختلفة فى داخل كل كتلة فى القارة الأوربية الا أن عدم وجود هيئة مشتركة بين دول الكتلتين لتنمية التعاون الاقتصادى وتنسيقه يؤدى الى عدم استغلال والانتفاع من الفرص المتاحة للتعاون .

٧ - ان التخطيط المركزى والتوجيه الحكومى فى دول شرق أوربا يؤدى الى اعاقة فرص التجارة الحره بين دول الكتلتين ولكن فى ذات الوقت نجد أن اتجاهات التدخل الحكومى فى دول غرب أوربا قد وضعت كثيرا من المعوقات أمام زيادة حجم التبادل التجارى بين الكتلتين .

٨ — ان احتكار الدولة للتجارة الخارجية ومحاولة الحد من الواردات فى دول شرق أوربا وكذلك اتباع سياسات تصنيعية تهدف بالدرجة الاولى الى بناء صرح صناعى يعتمد على صناعات احلال الواردات قد ساهم أيضا فى الحد من زيادة حجم التبادل التجارى .

٩ — ظهور بعض الأزمات الاقتصادية فى الكتلتين فى القارة الاوربية وعلى سبيل المثال نجد تفاقم مشكلة التضخم والبطالة وتذبذب النشاط الاقتصادى وأزمة النقد الدولى وبالتالى عدم استقرار النظام الاقتصادى الدولى . أما فى الدول الاشتراكية فنجد أن ازمة الفجوه التكنولوجية تمثل عنصرا خطيرا يهدد اقتصاديات شرق أوربا فى منافستها مع اقتصاديات غرب أوربا وفى ذات الوقت تتزايد مشكلة عجز الموارد الاستثمارية لاستغلال الامكانيات المتاحة وقصور موارد النقد الأجنبى لتمويل المشتريات من غرب أوربا . ومن ثم تزايد حجم الديون عليها كما هو الحال فى بولندا كمثل واضح كل هذا يؤدى الى تخفيض حجم المعاملات بين دول الكتلتين فى القارة الأوربية .

١٠ — عدم التطور السريع فى التخصص فى بعض المجالات الصناعية فى دول شرق أوربا والذى يمكن أن يواجه ويشبع الاحتياجات المتطوره فى سوق غرب أوربا . ويرى الاقتصاديون فى غرب أوربا أنه بالرغم من أن التخطيط الاقتصادى قد يؤدى الى تحقيق بعض الاستقرار فى النشاط الاقتصادى الا أن نظام التخطيط المركزى قد يبتعد ويحيد عن مواجهه مشاكل وتلبية احتياجات السوق الحقيقيه فى حالة محاولة تنفيذ سياسة التعاون الاقتصادى مع غرب أوربا .

١١ — ان اختلاف النظم الاقتصادية ومن ثم اختلاف هيكل وعناصر التكلفة واختلاف نظم الاسعار والاجور وأسعار الصرف وأثر النقابات واختلاف نظم حماية البيئة والأمن الصناعى يؤدى الى صعوبة ايجاد صيغة لتبادل التنازلات المتبادلة وزيادة حجم التجارة بينهما .

١٢ــ لا ريب أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين شرق وغرب أوربا تحتاج الى عمليات تسويق كبيرة ولكن اختلاف أنواع الأسواق وميكانية السوق وطرق التسويق في كل من شطرى اوربا بالاضافة الى ضعف نظم التسويق فى شرق أوربا تضع حدودا لزيادة التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى بين دول شرق وغرب أوربا .

١٣ــ من الأسباب التى تحد من هذا التعاون هو أنه يعتمد على سياسات قصيرة الأجل باستثناء الاستثمار والمساهمة فى غاز سيبيريا . هذا التعاون ينبثق على أساس جزئى وليس على أساس نظرة شاملة الأمر الذى أدى الى عدم الانتفاع الكامل من امكانيات التعاون الاقتصادى بين مجموعتى دول شرق وغرب أوربا .

١٤ــ ان اتجاهات التكامل والتعاون الاقتصادى بين شطرى أوربا دائما يصحبه علامات ومظاهر لعدم التكامل والتعاون الاقتصادى وذلك كما أوضحنا لاسباب سياسية واستراتيجية . ولكن توجد نفس الظاهره ايضا فى مجموعة دول غرب أوربا حيث أن زيادة التعاون بين دولتين أو مجموعة من الدول يصاحبه انخفاض وتقلص هذا التعاون مع دول أخرى .

هـ أسباب الاتجاه نحو زيادة التعاون الاقتصادى بين دول شرق وغرب أوربا :

ان العوامل التى تحد من امكانيات زيادة التعاون التجارى والاقتصادى بين دول شرق وغرب أوربا تعطى انطباعا غير متفائل عن مستقبل التعاون بينهما . ولكن يوجد كثير من العوامل والمتغيرات التى يمكن اعتبارها مؤشرات لامكانية استمرار وزيادة التعاون التجارى والاقتصادى بين الكتلتين فى القارة الأوربية والتى يمكن الاشارة اليها فيما يلى :ــ

١ ــ يوجد بعض مظاهر التكامل الطبيعى فى مصادر المواد الخام فى القارة الاوربية وبالتالى يمكن توقع زيادة التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى فى المستقبل

بين شرق وغرب أوربا فيما يختص بالمواد الخام والسلع نصف المصنعة • وينطبق هذا أيضا ولكن بدرجة أقل بالنسبة للسلع الغذائية بالاضافة الى السلع تامة الصنع •

٢ — استمرار الحوار بين الغرب والشرق لمواجهة المشاكل السياسية يؤدى الى التغلب على المعوقات الادارية والحد من زيادة التعريفه الجمركية التى تفرض على واردات شطرى أوربا ومن ثم زيادة حجم التبادل التجارى • كما أن محادثات الأمن الاوربى يساعد أيضا على استقرار المناخ الاقتصادى وزيادة فرص التعاون التجارى والاقتصادى وتحقيق منافع اقتصادية لدول المجموعتين •

٣ — ان التغير الملحوظ فى نمط الاستهلاك فى دول شرق أوربا (انخفاض الانفاق النسبى على السلع الغذائية والملبس وزيادتها بالنسبة للسلع الصناعية) يساعد فى تطور التعاون الاقتصادى كما يساهم ويساعد فى زيادة التخصص وتقسيم العمل فى بعض فروع الصناعة فى الدول الاوربية ومن ثم زيادة التبادل التجارى بينهما •

٤ — يعتبر انخفاض تلكفة النقل عامل هام ومؤثر على زيادة التعامل التجارى بين دول القارة الأوربية • وهذا يدفع الدول الاوربية لزيادة المرافق الاقتصادية للمساعدة فى تقدم صناعة النقل •

٥ — ان استمرار ضيق الفجوه فى مستوى التنمية بين كل من الولايات المتحدة ودول غرب أوربا وعدم اعتمادها على رؤوس الأموال الامريكية قد ساعد دول غرب أوربا فى اتخاذ قرارتها ورسم سياستها الاقتصادية مستقلة عن الولايات المتحدة الامريكية الى حد كبير وهذا ما وضح فى موضوع استغلال الغاز الطبيعى فى سيبريا حيث اضرت مجموعة دول غرب أوربا على المساهمة فى مد أنابيب هذا الغاز اليها • وفى ذات الوقت نجد أن كثير من السلع التى تنتجها دول غرب أوربا لا تواجه منافسة من السلع التى تنتجها الولايات المتحدة الامريكية •

٦ — ان التعامل بين دول القارة الاوربية يعتبر أكثر سهولة من التعامل مع دول القارات الأخرى وذلك لتجانس كثير من العادات والتقاليد وأنماط الاستهلاك .

٧ — يوجد اتجاهات لتسهيل والسماح بسيولة عنصر العمل فى صورة عقود عمل مؤقتة لبعض عناصر أو فئات فائض قوة العمل فى دول شرق أوربا للعمل غرب أوربا وكذلك الاستمرار فى محاولة ايجاد صيغة للاستثمار المباشر وذلك لجذب رؤوس أموال غرب أوربا ومحاولة الاستمرار فى نقل التكنولوجى وتباول المتخصصين وزيادة السماح بالتصاريح الصناعية من غرب الى شرق أوربا . وفى ذات الوقت نجد أن كثير من رجال الاعمال فى الغرب يساهمون فى الاستثمار فى مجال السياحة فى بعض دول شرق أوربا كما توجد محاولات مستمره لتشجيع السياحة من غرب الى شرق أوربا وذلك لحصول السائح من دول غرب أوربا على تسهيلات سياحية بتكلفة زهيده نسبيا فى دول شرق أوربا .

٨ — ان تخلص كثير من دول العالم الثالث من احتكار دول غرب اوربا لاسواق هذه الدول أدى الى المساهمة فى محاولة تطوير صادرات دول غرب أوربا الى دول شرق أوربا كعميل جديد .

٩ — يوجد اتجاهات من الجانبين لتعديل اللوائح المنظمة للمؤسسات والمنظمات لتتناسب مع امكانيات التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى بين الجانبين . وفى ذات الوقت يوجد اتجاه لعقد صفقات طويلة الأجل من جانب دول شرق أوربا مع بعض الشركات فى دول غرب أوربا .

١٠ — يلاحظ أنه يوجد زيادة فى معدلات الارباح مع زيادة التبادل التجارى بين دول الكتلتين . كما يوجد محاولات فى دول شرق أوربا لايجاد الارتباط وتوثيق العلاقات بين وحدات الانتاج وأجهزه التجارة الخارجية حتى يمكن لوحدات الانتاج من تكييف انتاجها بما يناسب احتياجات السوق فى غرب أوربا .

١١ — محاولة دول شرق أوربا للتحول من النموذج الاقتصاد المركزى الى تطبيق أساليب

وطرق اللامركزية واستخدام بعض مؤشرات السوق فى تخطيط الاستهلاك والاستثمار حتى يمكن ان تتصف قرارات الوحدات الانتاجية بالسرعة والمرونه • وتعتبر هذه القرارات ضمن اطار خطة الاصلاح الاقتصادى لدول شرق أوربا •

١٢ـ برغم المشاكل الاقتصادية التى تمر بها دول شرق أوربا الا أن اتباعها لخطط طويلة الأجل تعطى شىء من الاستقرار فى التعامل التجارى والتعاون الاقتصادى مع دول غرب اوربا التى تتصف بمعدلات مرتفعة وكبيرة من الرواج الاقتصادى والتى تواجه فى ذات الوقت بعض التقلبات الاقتصادية فى بعض الفترات •

١٣ـ يعتبر الاقتصاديون الغربيون أن التعامل التجارى مع دول شرق أوربا يعتبر عامل موازن فى فترة الازمات الاقتصادية التى قد تحدثها ميكانيكية الدورات الاقتصادية فى العالم الرأسمالى •

١٤ـ زيادة التبادل التجارى بين شطرى اوربا يعتبر صمام أمن أيضا لتحقيق استقرار النشاط الاقتصادى فى حالة انخفاض التعامل مع الولايات المتحدة الامريكية فى حالة تعرض الأخيرة لاتجاهات الكساد فى بعض الفترات •

٦ـ خاتمة :

عقب الحرب العالمية الثانية تغيرت علاقات القوى فى القارة الاوربية وأصبح تقسيم هذه القارة الى كتلتين وهى دول شرق أوربا والاتحاد السوفيتى وتمثل دول أوربا الاشتراكية ودول غرب أوربا وتمثل دول اوربا الرأسمالية بالاضافة الى وجود بعض الدول الاوربية المحايدة ومن أهم معالم وخصائص هذه القارة • ويعتمد هذا التقسيم على طبيعة ونوع النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة فى كل دولة • ولقد تولد عن هذا أن بدأت الحرب الباردة بين الكتلتين عام ١٩٤٧ • ونتيجة لتناقض هذه

النظم ظهرت نظم الأمن والاحلاف العسكرية فى أوربا وتولدت صور الصراع المختلفة بينهما الأمر الذى أدى الى عدم استقرار فى التعاون الاقتصادى بين دول الكتلتين ووصل حجم التبادل التجارى بينهما الى أدنى حد عام ١٩٥٣ حيث بلغت ٢٠٠٠ مليون دولار ، وفرض الحظر على صادرات السلع الاستراتيجية من دول غرب أوربا الى الدول الاشتراكية بصفة عامة .

وتأسيسا على ما سبق اتجهت دول كل كتلة الى محاولة ايجاد صيغة للتعاون والتكامل الاقتصادى لتوحيد وتنسيق الجهود فى مواجهة دول الكتلة الاخرى وفى ذات الوقت محاولة تحقيق مستوى مرتفع من التنمية والرخاء الاقتصادى . وقد بأدت دول أوربا الغربية أولى محاولاتها بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية التى ساهمت فى تنمية أوربا الغربية بمشروع مرشال عام ١٩٤٧ ، بالاضافة الى انشاء الجمعية الاوربية للفحم والصلب عام ١٩٥١ من قبل مجموعة من دول أوربا الغربية . ولقد زاد اهتمام دول غرب أوربا فى تطور التعاون الاقتصادى بينهما ، ومن ثم انشأت المجموعة الاقتصادية الاوربية أو ما تسمى بالسوق الاوربية المشتركة عام ١٩٥٧ . واستطاعت دول أوربا الغربية انشاء اتحاد للرسوم الجمركية والتنسيق فيما بينها فى شئون التجارة الخارجية والسياسة الزراعية ولكن واجهت جهود التعاون والتكامل الاقتصادى فى غرب أوربا بعض العقبات نتيجة لمشاكل السياسة النقدية وتناقض أهداف السياسة الاقتصادية .

وفى اطار سياسة التكتلات الاقتصادية أعلنت الدول الاشتراكية فى أوربا انشاء مجلس المساعدات الاقتصادية المشتركة أو ما يسمى بالكوميكون عام ١٩٤٩ وتم توقيع ميثاقها عام ١٩٥٩ ، وذلك لاعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية ومحاولة اعطاء دفعات قوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لدول شرق أوربا وفى ذات الوقت مواجهة التكتل الاقتصادى لدول غرب اوربا . وفى عام ١٩٦٢ حاولت هذه الدول ايجاد تعاون مشترك فيما يختص بموضوع تقسيم العمل وترشيد التخصص من خلال التنسيق فى اعداد الخطط الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل واعطاء أهمية خاصة للجان القطاعات

الاقتصادية • ومنذ عام ١٩٧٠ اهتمت هذه الدول بترشيد سياسة الاسعار والاهتمام بتطوير التكنولوجيا حتى يمكن أن تواجه التفوق التكنولوجى فى دول العالم الغربى ، وأصبح السباق التكنولوجى يمثل المشكلة الاساسية فى الصراع الدائربين الكتلتين •

ولقد صاحب هذه التكتلات السياسية والاقتصادية انشاء مجموعة من المنظمات متعددة الاطراف تسعى الى تحقيق أهداف معينة فى مجالات محددة سواء كانت عسكرية أو اقتصادية وتكنولوجية أو اجتماعية وثقافية •

وبرغم اختلاف معدلات النمو الاقتصادى فى الدول الاوربية الا أن هذه الدول قد وصلت بصفة عامة الى مستويات مرتفعة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، أى أن النمو الاقتصادى قد صاحبه تغيرات اقتصادية هيكلية • ولقد تم فى خلال هذه الفترة استقلال كثير من دول العالم الثالث والتى كانت تمثل أسواقها احتكار الدول العالم الرأسمالى ومن ثم أدى هذا الى حد ما فى استقلال قرارتها الاقتصادية ولم تعد أسواق هذه الدول احتكارا فقط لدول العالم الغربى • وفى ذات الوقت تزايدت حاجة دول غرب اوربا الى كثير من المواد الخام والوقود فى حين أصبحت مشكلة الموارد الاستثمارية ونقل التكنولوجيا الحديثة تمثل مشكلة هامة وعقبة اساسية أمام التطور الاقتصادى لدول أوربا الشرقية • وقد صاحب ذلك زيادة مطردة فى الاسعار العالمية وفى ارتفاع معدلات التضخم وقد صاحب ذلك ظهور أزمات نقدية وارتفاع فى معدلات البطالة فى العالم الغربى • ولقد أدت هذه العوامل مدعمه برغبة تحقيق الأمن الاوربى الى محاولة زيادة التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى بين شطرى اوربا وساعد هذا الاتجاه تحقيق التوازن فى المجال العسكرى بين حلفى وارسو والاطلنطى عام ١٩٦٢ •

ويمكن أن تنقسم صور التعاون الاقتصادى بين دول الكتلتين الى نوعين : الاول يتمثل فى الصورة الكلاسيكية وهو التبادل التجارى الذى يمثل ٩٠ ٪ من قيمة التبادل السلعى بين دول الكتلتين • والثانى يشمل صور التعاون الصناعى وسيولة عوامل

الانتاج وتغيير هياكل الانتاج لتعميق التخصص وتقسيم العمل الدولي • ويمثل هذا النوع الاسلوب الديناميكي في التعاون الاقتصادي • ومازالت الصورة الكلاسيكية هي التي تسود العلاقات الاقتصادية بين شطري أوربا برغم المحاولات التي تقوم بها هذه الدول للتدرج في صور التعاون حتى يصبح متمثلا في الصورة الديناميكية • وبرغم وجود علاقات اقتصادية وتجارية بين دول الكتلتين في القارة الاوربية الا أنه لم يتم حتى الآن ابرام عقود بين السوق الاوربية المشتركة ومجلس المساعدات الاقتصادية المشترك لدول شرق اوربا • والاتجاه السائد هو عقد اتفاقات ثنائية بين هذه الدول من خلال المنظمة التي تنتمي اليها كل دولة •

لقد زادت قيمة التبادل التجاري بين دول الكتلتين في خلال فترة الستينات وزادت نسبة صادرات السلع الصناعية من دول شرق أوربا الى دول غرب أوربا ولكن بالرغم من ذلك ظل الجزء الأكبر من صادرات دول غرب أوربا الى دول شرق أوربا متمثلا في السلع الصناعية حيث زاد معامل مرونة واردات السلع الصناعية من غرب اوربا الى قيمة الناتج الصناعي لدول شرق اوربا ، في حين كانت صادرات شرق أوربا الى دول غرب اوربا في هذه الفترة متركزة في المواد الخام والوقود • وبالرغم من زيادة التبادل التجاري بين دول الكتلتين في اوربا الا أنها اتصفت بعدم الاستقرار ولوحظ ذبذبة كبيرة في حجم التجارة بينهما ، كما أن الأهمية النسبية لدول غرب أوربا في حجم التجارة الكلية لدول شرق أوربا كان أكبر من الاهمية النسبية لدول شرق أوربا في حجم التجارة الكلية لدول غرب أوربا ولم يمكن مستوى التبادل التجاري يتناسب مع حجم الطاقة الانتاجية وهيكلها في كلا الكتلتين •

وبالرغم من حدوث تغير طفيف في هيكل التجارة الخارجية بين شطري اوربا منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات حيث زادت الاهمية النسبية لصادرات السلع الصناعية من دول شرق الى دول غرب اوربا الا أن صادرات المواد الخام والوقود ظلت تمثل الجزء الاكبر من صادرات دول شرق أوربا الى دول غرب أوربا كما أن واردات دول شرق أوربا من

السلع الصناعية المنتجة فى دول غرب أوربا كانت فى تزايد مستمر • هذه الظاهرة تعكس فى الواقع مستوى وهيكل التنمية السائد فى شطرى اوربا وتوضح أهمية واردات السلع الصناعية بصفة عامة والاستثمارية بصفة خاصة لدفع عجلة التنمية فى دول شرق أوربا ، ونتيجة لذلك ظهرت مشكلة العجز فى ميزان المدفوعات عام ١٩٧٨/٧٧ فى كثير من دول شرق اوربا وفى ذات الوقت زادت الفوائض فى الميزان التجارى لدول غرب أوربا • ولقد تم تمويل العجز المحقق فى الميزان التجارى لدول شرق اوربا بالاقتراض من أسواق المال فى دول غرب اوربا وبعض الدول الاخرى • ولكن يلاحظ تحسن فى معدل التبادل الدولى بالنسبة لدول شرق اوربا نتيجة لارتفاع اسعار صادرات شرق اوربا فى بعض السلع مثل الوقود ، اللحوم ، زيت الخضروات والشحومات • وتحاول دول أوربا الشرقية معالجة هذه المشاكل بتنمية صناعات الصادرات بالتعاون مع دول غرب اوربا وعقد الاتفاقات الثنائية بين دول الكتلتين فى هذا المجال وكذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية للاستفادة من امكانية زيادة معدل نمو بعض صناعات الصادرات وزيادة حجم التجارة •

ولا ريب أن عدم وجود أسس متفق عليها بين الاطراف يعتمد عليها التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى يمثل مشكلة اساسية أمام زيادة هذا التعاون • ولقد رفضت دول اوربا الغربية حتى الان الاستناد الى قاعدة الدولة الاولى بالرعاية فى تطبيع العلاقات الاقتصادية مع دول شرق اوربا وتتمسك دول غرب اوربا باتباع مبدأ التكافوء الحقيقى فى المعاملة • وجدير بالذكر أن مفهوم التكافؤ الحقيقى فى المعاملة أو ما يسمى بالمعامله بالمثل يتميز بأنه يتناسب مع المرحلة الحالية للعلاقات بين شرق وغرب أوربا فى حين ان استخدام قاعدة الدولة الاولى بالرعاية يمكن أن يصبح هدف طويل الأجل فى العلاقات التجارية بينهما •

ويمكن القول بصفة عامة أن جهود دول اوربا بشطريها الشرقى والغربى لزيادة التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى قد ووجهت بكثير من العقبات والمعوقات ، فلقد أدت الحرب الباردة التى تهب رياحها مرة أخرى فى الوقت الحالى واختلاف النظم

السياسية والاقتصادية بجانب أهمية البعد السياسى والاستراتيجى الى اعاقة زيـــادة التعاون بين شطرى اوربا • وكذلك اتجهت دول اوربا الغربية الى استخدام سياســة الحظر فيما يتعلق بصادراتها من السلع الاستراتيجية الى دول شرق أوربا واتباعها أيضـا لسياسة الحماية التجارية.ومما لاشك فيه أن اختلاف مستويات التنمية بين دول شرق وغـرب أوربا وعدم قدرة دول شرق أوربا على تكييف طاقتها الانتاجية بما يناسب اسواق دول غـرب اوربا بالسرعة المناسبة وذلك للاحتكار المطلق للدولة لقطاع التجارة الخارجية بالاضافـة الى عدم وجود منظمة تشرف على هذا التعاون • قد ساهم فى الحد من هذا التعـاون واختلال هيكله وقد ساعد ذلك حدوث ازمات اقتصادية مختلفة فى دول شرق وغرب أوربـــا كما يلاحظ أيضا ان التعاون الاقتصادى بين شطرى اوربا اعتمد الى حد كبير علـــى سياسات قصيرة الاجل •

ولكن يجب التنويه بأن حجم وهيكل التجارة الحالى بين دول شرق وغرب أوربا لا يمكن أن يكون المعيار او الاساس الذى يتوقع ان يعتمد عليه التعاون الاقتصادى طويـل الاجل بين شطرى اوربا حيث يوجد عدد من العوامل والمتغيرات التى تساعد علـــى زيادة هذا التعاون واستمراره وتماسكه بين دول الكتلتين فى القاره الاوربية • وعلـــى سبيل المثال يوجد مظاهر التكامل الطبيعى فى الموارد بينهما وانخفاض تكلفة النقـــل • ويرى كثير من الاقتصاديين فى شرق وغرب أوربا ان الموارد والثروات الطبيعية الضخمـــة الموجودة فى سيبريا (وهى وان كانت تقع فى آسيا الا أنها امتداد للاتحاد السوفيـتى وهو دولة أوربية اسيوية) يمكن أن تستغل بنقل التكنولوجى الغربى وبالمساهمة من قبل دول غرب اوربا فى الاستثمارات فى هذا المجال وباستخدام صور التعاون المشترك كمـا حدث فى موضوع استغلال الغاز الطبيعى من سيبيريا • ويعتبر هؤلاء الاقتصاديون أن هذه الصورة من صور التعاون ما هى الا مقدمة لتعاون أشمل حيث يوجد مجالات كثيرة للتعاون الاقتصادى المربح بين الكتلتين فى القارة الاوربية • ويساعد هذا الاتجـــاه ضيق الفجوه فى مستوى وهيكل التنمية بين الولايات المتحدة الامريكية ودول غرب أوربـــا

وعدم اعتمادها الآن على رأس المال الامريكى • ويلاحظ انه يوجد تغير مستمر فى نمط الاستهلاك فى دول شرق اوربا وفى ذات الوقت يوجد كثير من التجانس فى العادات والتقاليد وأنماط الاستهلاك مما يساعد على زيادة التبادل التجارى بينهما • كما أن كثير من دول اوربا الشرقية اتجهت الى استخدام مؤشرات السوق واستخدام أنماط التنظيم اللامركزى وتصحيح سياسة الاسعار واستخدام الاساليب والادوات الاقتصادية التى تساعد على مرونة اتخاذ القرارات من قبل وحدات الانتاج • ولقد ساعدت اتجاهات التعاون بين شطرى اوربا استقلال كثير من دول العالم الثالث التى كانت تمثل أسواقها احتكارا لدول العالم الغربى • ولهذا نجد أنه بالرغم من ظهور الحرب الباردة فى السياسة الدولية فان الحوار مازال مستمرا بينهما لمواجهة المشاكل السياسية والاقتصادية وكذلك استمرار سياسات الحد من التعريفة الجمركية مما يساعد على استقرار المناخ الاقتصادى وزيادة فرص التعاون بينهما •

ومما لاشك فيه أن احتمال زيادة فرص التعاون الاقتصادى بين شطرى أوربا له أبعاد وآثار طويلة الأجل فى العلاقات الاقتصادية الدولية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية واليابان ودول العالم الثالث •